

بلاغ صحفي

25 مارس 2015

اجتماع مجلس ادارة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

انعقد تحت رئاسة السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة، يوم الجمعة 18 مارس 2015 بالرباط، مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

تناول جدول أعمال هذا الاجتماع، حصر حسابات الوكالة برسم سنة 2014 ومشروع ميزانيتها لسنة 2015 كما استعراض حصيلة تطور القطاع ودراسة مقترحات التوجهات العامة لمواصلة تنمية قطاع الاتصالات في أفق سنة 2018.

تابع أعضاء مجلس الإدارة خلال الاجتماع عرضا عن تطور أهم مؤشرات قطاع الاتصالات بالمملكة، وتحليلا مفصلا حول تفاعل مختلف مكونات سوق الاتصالات خلال الفترة 2010-2014، حيث استعرض هذا التحليل الآثار المحتملة لكل رافعة من رافعات التقنين المقرر تنفيذها تطبيقا لمذكرة التوجهات العامة المؤطرة للقطاع منذ سنة 2010. والتي أظهرت كون غالبية الأهداف المرقمة المحددة في هذه المذكرة قد تحققت.

انطلاقا من هذه الحصيلة، وعلى ضوء التوجهات الدولية والتكنولوجية، تم تقديم التوجهات العامة لتنمية القطاع التي صادق عليها مجلس الإدارة خلال هذا الاجتماع.

وتتطلع هذه التوجهات، اعتمادا على عدة رافعات، بلوغ، في أفق 2018، إلى حظيرة إجمالية للهاتف المتنقل من 50 مليون مشترك، وأكثر من 22 مليون مشترك في الأنترنت، إضافة الى تحفيز تطوير البنى التحتية ودعم الاستثمارات بالقطاع.

1 يتألف مجلس ادارة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بالإضافة الى رئيس الحكومة بصفته رأس المجلس، من وزير الداخلية، وزير الاقتصاد والمالية، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، الأمين العام للحكومة، وزير الشؤون العامة والحكامة، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني. وخمس شخصيات يتم تعيينها من القطاع العام والخاص باعتبار كفاءتها.

كما تسطر مذكرة التوجهات العامة، بالإضافة الى الإجراءات التي من شأنها تشجيع تقاسم البنى التحتية وخلق منافسة فعلية على مستوى عدد من مكونات السوق، نهجا واضحا ودقيقا لتفعيل المخطط الوطني للصبيب العالي والعالي جدا، المصادق عليه سنة 2012. وسيتم إبلاغ هذه المذكرة للعموم في القريب.

وخلال هذا الاجتماع ناقش الأعضاء كذلك، وسائل ومشاريع تهم تنمية الاستعمالات بقطاع الاتصالات وتشجيع إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال إلى عدة مشاريع حكومية خدمة للمواطن.

هذا وقد صادق أعضاء مجلس إدارة الوكالة خلال أشغال هذه الجلسة على حصر حساباتها برسم سنة 2014، كما صادق على ميزانيتها برسم سنة 2015، وعلى إحداث تكوين في تخصص الأمن المعلوماتي بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات.